مركز أفق المستقبل للاستشارات
Future Horizons Center for Consultancy

الكويت
واقع إقليمي مضطرب
وأزمات سياسية متجددة

تقييم حالة

فبراير 2019

إعداد: محمود المنير

وحدة الأبحاث والدراسات

مركز أفق المستقبل للاستشارات

ofokcenter@outlook.com

+965 99143453

الكويت: واقع إقليمي مضطرب
وأزمات سياسية متجددة

كتب : محمود المنير

محاور الورقة :

- الكويت وسط مشهد إقليمي مضطرب
- المشهد الداخلي .. سجال مستمر ..
- مسار المعارضة سياسياً .
- إسقاط العضوية وتنازع السلطات .
- سجال المنصة وأصحاب الكراسي الخضراء.
- أزمة تشريعية وقوانين في الانتظار
- عودة القبيضة وقضية الايداعات!!
- مسار جديد للنواب .
- آفاق المستقبل والتوقعات.

الكويت وسط مشهد إقليمي مضطرب

لاشك أن الأوضاع الاقليمية المضطربة التي تشهدها المنطقة منذ اندلاع الأزمة الخليجية مع قطر ، انعكست سلباً بشكل واضح على جميع دول الخليج ، بسبب حالة الانشقاق غير المسبوقة في البيت الخليجي ، وما تشكله من تهديد لمنظومة الاستقرار بين دول المنطقة ،فضلا عن اضطراب منظومة الأمن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون إضافة إلى مشهد التربص الايراني بالأشقاء المختلفين فضلا عن تداعيات الحرب في اليمن وما يشكله الحوثيون من تهديد للسعودية الشقيقة الكبرى للكويت ،وباعتبار الكويت أحد أركان منظومة دول مجلس التعاون المتصدعة التى تعصف بها هذه الأعاصير انعكس عليها هذا المشهد الاقليمي المضطرب سلبا رغم أنها تحاول منذ اندلاع الأزمة في يونيو 2017 رأب الصدع بين الأشقاء لكن دون الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة ، وهو ما جعل سياستها الخارجية كمن يسير متأرجحا على حبل دقيق أحد من السيف وأدق من الشعرة ، مخافة الاصطفاف أو الميل إلى أحد الاطراف فتفقد ميزة الوساطة والحياد فتزيد من هوة الشقاق وتضطر لدفع ضريبة الاصطفاف إلى أحد الأطراف .

المشهد الداخلي سجال مستمر

بالنظر إلى المشهد الداخلي لاسيما في رصد مسار العلاقة بين السلطتين في الكويت نجد أنها لاتزال تشهد نوعا من السجال المتبادل و المستمر منذ عدة فصول تشريعية سابقة بين أصحاب الكراسى الخضراء ومنصة الرئاسة داخل قاعة عبد الله السالم من آن لآخر بسبب الأداء الحكومي المتردي في الكثير من الأزمات التى مرت بالكويت خلال العام الفائت لعل أهمها أزمة الأمطار وتداعياتها السلبية على البنية التحتية التي أسفرت عن تقديم النائب شعيب الموزيري لاستجواب لرئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، صوت المجلس على عدم دستوريته ، في جلسة رفعت نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

ولعل من اللافت تعليق أحد النواب وهى صفاء الهاشم على تحويل الاستجواب للدستورية بقولها : " حولنا محيط إقليمي ملتهب وأزمة خليجية ولا نريد أزمة محلية وساحة إرادة وترديد «ارحل

ارحل». واعتبرت أن الاستجواب في هذه المرحلة نوع من إشعال فتيل أزمة داخلية في واقع إقليمي مضطرب لاسيما أن أمير البلاد أشار إلى أن هناك تعسف من النواب في استخدام الأدوات الدستورية.(1)

جدير بالذكر أن الاستجوابات أداة دستورية للنائب في مساءلة الحكومة نتابعها في كل برلمانات العالم، فإن للاستجواب في مجلس الأمة الكويتي طابع خاص، فهو يحظى باهتمام إعلامي لا يقل عن الاهتمام باستقالة أو إعادة تشكيل أي حكومة، ولا ينبع هذا الاهتمام إلا من الانتماء إلى تيار المعارضة بغض النظر عن توجهه سواء أكان إسلاميا أو ليبراليا.

وهناك العديد من الملفات والقضايا المتنازع عليها بين السلطتين التشريعية والتنفيذية منها، أزمة سحب الجناسي و قضية العفو بعد إصدار أحكام بحبس عدد من النواب ورموز المعارضة على إثر قضية ما اشتهر إعلاميا بقضية دخول المجلس ، وكذلك من الملفات المختلف عليها بين السلطتين مشروع الحكومة بدمج القوى العاملة مع برنامج إعادة الهيكلة والذي يهم 70 ألف كويتي يعملون في القطاع الخاص حيث أن النواب رفضوا قرار الدمج لأهمية استقلال الكويتيين – حسب رأيهم – وشدد تقرير اللجنة الصحية البرلماني على إلغاء القرارات الحكومية المعيقة للعمل في القطاع الخاص وخصوصا إذن العمل.

كما يشكو النواب من البطء الشديد من قبل الحكومة في آلية سن التشريعيات والقوانين بسبب عدم تعاون الحكومة ومن ذلك عدم الانتهاء من إقرار قانون المرافعات المدنية والتجارية والذي طالب فيه النواب برفع مدة الطعن على أحكام التميز من 30 إلى 60 يوما.

مسار المعارضة سياسياً

على مدى فصول تشريعية طويلة ساد التأزيم والتوتر على مسار العلاقة بين السلطتين حيث تم حل المجلس تسع مرات كان آخرها في أكتوبر 2016 بسبب عدم التعاون بينهما، وقاطعت المعارضة الانتخابات البرلمانية في 2012 بسبب قانون الصوت الواحد ، وعندما عاد بعض أطيافها

مجدداً إلى المجلس كانت قد نزعت أنيابها ،وتعلمت أنه لاينبغي أن تتجاوز الخطوط الحمراء ، لاسيما بعد تصريح سمو أمير البلاد في أكثر من مناسبة أن النواب يتعسفون في إستخدام الأدوات الدستورية ودعوته للتهدئة حفاظا على الاستقرار .

ولاشك أن الأحكام التى صدرت بحق رموز وشباب المعارضة في قضية دخول المجلس ومنهم بعض النواب والتى أسفرت عن إسقاط عضوية كل من د.جمعان الحربش ود.وليد الطبطبائي لازالت مثالا شاهدا على نتائج معركة تكسير العظام بين الحكومة والمعارضة ، وربما هذا ما جعل المعارضة خلال هذه الدورة التشريعية من عمر المجلس مستأنسة وتسعى دائما للبحث عن مسارات التوافق مع الحكومة وملتزمة بالهدوء النسبى إلا ما يشهده المجلس من تقديم بعض الاستجوابات التي يكون مصيرها على الأرجح الإحالة إلى اللجنة التشريعية ومن ثم الشطب أو الاسقاط ، كما حدث في الاستجواب الأخير الذى قدمه النائب شعيب الموزيرى لرئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك على خلفية أزمة الأمطار ..

إسقاط العضوية وتنازع السلطات

من القضايا التي شكلت جدلاً واسعاً في المشهد السياسى على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية والقضائية القضية التى اشتهرت إعلاميا بقضية"اقتحام المجلس" حيث أثار فتح تصويت مجلس الأمة برفض إسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي بابا واسعا للجدل السياسي والقانوني والدستوري ، حيث أصدرت المحكمة الدستورية العليا الكويتية في الـ19 من ديسمبر الماضي2018 ،حكماً قضائياً ببطلان المادة (16) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ما يترتب عليه إسقاط عضوية الطبطبائي والحربش. ويعد هذا هو الحكم الثاني في قضية النائبين بعد الحكم الذى صدر في نوفمبر 2017، بحبس كل من الطبطبائي والحربش 3 سنوات و6 أشهر في القضية المعروفة إعلامياً باقتحام مجلس الأمة، إلا أن البرلمان صوّت في أكتوبر الماضي باحتفاظهما بعضويتهما. وتباينت آراء الخبراء الدستوريين حول مدى أحقية وزارة الداخلية إلقاء القبض على النائبين في حال عودتهما إلى البلاد.

وفي حين رأى خبراء عدم جواز سجنهما الا بطلب جديد لرفع الحصانة، أكد آخرون أن الحكم القضائي النهائي يوجب تنفيذ العقوبة من دون حاجة إلى طلب الإذن من المجلس.

وأوضح الخبير الدستوري د.إبراهيم الحمود أن قرار مجلس الأمة بالإبقاء على عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي حفظ لهما كل الحقوق والواجبات من الناحية النظرية، ما يعني أن تنفيذ الأحكام القضائية بحقهما يتعين طلب رفع الحصانة الاجرائية عنهما من جديد.

وقال أستاذ القانون د.محمد الفيلي إن ما تلزم ممارسته في جلسات مجلس الأمة لا يمكن للعضو ممارسته، وهو خارج الكويت، أو في السجن؛ لذلك بعد قرار مجلس الأمة الذي أفضى إلى عدم اسقاط عضوية نائبين أدينا بحكم جناية يجعلهما أمام إما العودة وإما عدم العودة، وإذا ما عادا فمؤكد تنفيذ عقوبة السجن، وما يستطيع ممارسته في حال كان خارج الكويت هو توجيه الاسئلة أو تقديم الاقتراحات.

وأوضح الفيلي أن الحصانة مرتبطة بالاتهام وليس بالأحكام، لذلك مرحلة الاتهام تتطلب رفع الحصانة، ما عدا ذلك لا يحتاج إلى طلب رفع الحصانة.(2)

وإزاء هذا الجدل قضت المحكمة الدستورية يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2018 بعدم دستورية المادة 16 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون رقم 12 لسنة 1963، الأمر الذي يترتب عليه إسقاط عضوية النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي المدانين بحكم قضائي نهائي وبات في قضية اقتحام المجلس، على اعتبار أن مجلس الأمة صوت على إبقاء عضويتهما بموجب هذه المادة.(3)

وذكرت هيئة المحكمة بحيثيات حكمها، أن الأصل في الحصانة البرلمانية أنها لا تعد امتيازا لعضو البرلمان إنما هي مقررة للمصلحة العامة وليست لمصلحة عضو المجلس الشخصية وأنه يتعين أن تبقى الحصانة في الحدود والقيود التي من شأنها كفالة استقلال البرلمان وحرية أعضائه في القيام

بواجباتهم داخل المجلس وهم في مأمن من كيد خصومهم السياسيين وأن تكون السلطة التشريعية بمنأى عن أي احتمال لاعتداء من جانب السلطة التنفيذية.

وفي يوم الأربعاء 2019/1/30 وافق رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، على خلو مقعدي النائبين الحربش والطبطبائي تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا في البلاد ، وقال الغانم : "بناء على المادة 50 من قانون الانتخاب والمادة 18 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، يعلن المجلس خلو مقعدي النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحربش. وهذا قرار من المجلس".(4)

وبناء على نتيجة التصويت بعدم موافقة 18 عضواً من إجمالي الحضور، وعددهم 58 عضواً، كان قرار مجلس الأمة خلو المقعدين . وأثار القرار مجددا أعضاء المجلس، وانسحب عدد من النواب من قاعة عبد الله السالم احتجاجاً على اعلان خلو مقعدي النائبين، معتبرين أن "ما قام به رئيس المجلس.. يعتبر تجاوزاً على الدستور الكويتي وأحكامه، وانتهاكاً صارخاً لمبادئه وتنازلاً عن سلطة الأمة" بحسب تعبيرهم خصوصا وان الموضوع لم يدرج على جدول أعمال الجلسة .

وإزاء هذا الجدل القانونى والدستورى والسياسى يتضح أبعاد الأزمة بأبعادها المختلفة ، إلا أنها تشكل انعكاسا حقيقيا لأزمة سياسية بين الحكومة والمعارضة وتنازع سلطات، حيث تراوحت مجريات الأزمة بين الوعود المتكررة بالعفو وفقا لادعاءات مجموعة من النواب ، ثم البت القاطع بإسقاط عضوية النائبين والإعلان عن إجراء انتخابات تكميلية لشغل المقعدين ، لكن يبقى مسار التأزيم بين الحكومة والمعارضة مفتوحا على مصراعيه حتى حين .

سجال المنصة وأصحاب الكراسي الخضراء

نرصد كذلك في أداء مجلس الأمة نشوب السجال بين المنصة وأصحاب الكراسي الخضراء في قضيتي العفو وسحب الجناسي حيث وجّه النائب محمد هايف كلاما مباشرا إلى رئيس مجلس الأمة قائلا: إما أن تنفذ ما تم الاتفاق عليه، أو تتحمل مسؤولياتك أمام الشعب، مشيرا الى أنه لم يجلس مع الغانم إلا لموضوع العفو والجناسي.

وأكد أنه حصل على وعود من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم بحل قضيتي الجناسي المسحوبة والعفو، مستغربا ما ذكره الرئيس في مقابلة تلفزيونية عن عدم اعطاء مثل هذه الوعود.

وقال هايف في تصريح له: اذا كان رئيس مجلس الأمة اعترف بالاجتماعات التي تم عقدها معنا، فكيف لا يعترف بالاتفاقات التي تمت خلالها؟ وشدد هايف على أن «محور الاجتماعات الثلاثة تعلق بالجناسي، وذلك قبل أن نجتمع مع سمو الأمير وقبل تشكيل لجنة النظر في الجناسي المسحوبة، ونحن ليس لدينا شيء نخفيه، وكان الطلب مقابل ذلك التهدئة مع رئيس الوزراء». (5)

ومما سبق يتضح جليا طبيعة العلاقة بين السلطتين والتي تصرح بها بعض رموز المعارضة من أن فيها انحياز الرئاسة إلى الحكومة ، ويبدو أن العلاقة تحكمها معادلات سياسية لحسم وانجاز ملفات عالقة بينهما مقابل التهدئة مع رئيس الوزراء والتى تخرج للعلن من حين لآخر بما يؤشر إلى أن الكثير من القضايا الحساسة غالبا ما تكون ذات طابع سياسى وإن كان ساحتها القضاء أو قاعة عبد الله السالم ويتضح ذلك جليا في تعطيل إقرار القوانين وبطء سن التشريعات أو وأد الاستجوابات .

وبرصد أداء المعارضة الحالية بشكل عام في مجلس الأمة الحالي يتضح لنا أنه لا تبرز قوة المعارضة في الحياة السياسية الكويتية إلا عبر الاستجوابات التي تحظى باهتمام إعلامي يرى كثير من المراقبين أنه اهتمام مبالغ فيه على اعتبار أن جميع برلمانات العالم تشهد استجوابات مماثلة ولا ينشر نص الاستجواب كما تنشره الصحف الكويتية، ولا يعقد المؤيدون والمعارضون للاستجواب عشرات الندوات لتوضيح وجهة نظرهم مثلما يحدث في الكويت. وهو ما تحاول الحكومة تعطيله حيث أن الاستجواب هو الأداة الدستورية التي تمثل سلاح المعارضة الدستوري الأبرز لممارسة حقها في الرقابة والتشريع والذى يتعرض في معظم الحالات للإحالة إلى اللجنة التشريعية بهدف الشطب أو الاسقاط .

أزمة تشريعية وقوانين في الانتظار

نستطيع أن نرصد في مشهد العلاقة بين السلطتين التأثير الواضح لضغط الحكومة على المجلس ودورها في بطء آلية سن القوانين والتشريعات وتعطيل الأدوات الدستورية وعلى رأسها الاستجواب ومن ذلك :

- الاختلاف حول برنامج إعادة الهيكلة .
- أزمة إحالة الاستجوابات المقدمة إلى رئيس الوزراء إلى اللجنة التشريعية .
- تعطيل تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- أزمة اللجان البرلمانية، التي «بالكاد تعمل» مفاعيل «تحرير» اللجان من «قيود» التعطل والتعطيل.

وهناك حزمة من القوانين من المرتقب أن تشهد التحريك لمناقشتها خلال شهر مارس لإقرارها لاسيما بعد اجتماع رئيس المجلس مرزوق الغانم برؤساء اللجان البرلمانية ومنها :(6)

- قانون التأمين .
- قانون حق الاطلاع والسجل العيني والتعديل على قانون المحاماة.
- قانون تعيين القياديين والبديل الاستراتيجي، بالإضافة إلى القوانين ذات الجانب التعليمي مثل قانون الوظائف المساندة.

عودة القبيضة وقضية الايداعات

أزمة الايداعات المليونية بحسابات بعض النواب التى فجرت أزمة سياسية عام 2011 حيث قدم في 16 نوفمبر 2011 استجواب لرئيس الوزراء أنذاك الشيخ ناصر المحمد ممهوراً بتواقيع النواب مسلم البراك ود. فيصل المسلم وعبد الرحمن العنجري ، وتضمن الاستجواب محورين، أولهما تناول «تراخي الحكومة وإخلالها في القيام بواجباتها الدستورية في مواجهة قضية الايداعات المليونية وشبهة غسل الأموال وتداعياتها الخطيرة مما يثير شبهة الرشوة».

أما المحور الثاني فتناول «قضية التحويلات الخارجية من المال العام لصالح الحساب الخاص لسمو رئيس الوزراء». و اقترنت هذه القضية إعلاميا بمصطلح "القبيضة" الذى أطلق على بعض النواب الذين تضخمت حسابتهم بما لايتناسب مع طبيعة وحجم تعاملاتهم المالية عادت هذه القضية بقوة مجددا عندما كشف النائب رياض العدساني عن تزايد قضايا غسل الأموال وتضخم الأرصدة البنكية ومنها بلاغات قدمتها البنوك للجهات المختصة فيما تفيد أن هناك حركة بأرصدة أصحابها لا تتناسب مع طبيعة وحجم تعاملاتهم المالية.

هذا وقد سبق وأصدر 20 نائبا، بيانا، في 4 ابريل/ نسيان 2018 ، طالبوا فيه الحكومة بإعادة تقديم بلاغ «الإيداعات المليونية»، الذي تم حفظه من النيابة العامة سابقا بعد أن أمرت باستبعاد شبهة الجناية عن الوقائع في بلاغات "الإيداعات" التي أبلغ عنها بعض البنوك المحلية، وبقيدها شكاوى وحفظها إدارياً، إذ رأى النواب أن سبب حفظه «قصور تشريعي» جرت معالجته بعد إقرار قانون تعارض المصالح.

وعودة هذه القضية مجددا إلى الواجهة يشير بوضوح إلى ظاهرة الفساد وإثارة الشبهات حول السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء وهو ما يفتح باب أزمة سياسية جديدة على مصراعيه ربما تفضى إلى حل المجلس مجددا كما حدث قبل ذلك .

مسار جديد للنواب

على إ ثر المشهد السياسى المتأزم بين السلطتين والمشحون بالكثير من الملفات الساخنة مثل قضية سحب الجناسي والعفو والمطالبات الشعبية والنيابية بإسقاط القروض واستجواب رئيس الوزراء على خلفية تداعيات أزمة الأمطار وعودة قضية الايداعات المليونية مجددا ومناقشتها في قاعة عبد الله السالم وتذمر النواب من ضعف الأداء الحكومي وعدم التعاون مع المجلس وتعويق الحكومة لعمل المجلس بحسب رأي النواب حيث كان اللقا ء بين الأمير ومجاميع من النواب ، لتوجيه السلطتين إلى المسار اللازم في هذا المرحلة ، وحسبما نشر فقد دار اللقاء حول "

السياسات العامة وقضايا العفو والجناسي و المعاناة المعيشية للمواطنين، وما يعانيه الكثير منهم بسبب القروض ..». (7)

ومن معطيات اللقاء وما تم مناقشته من قضايا فيمكن القول أنه كان دعوة لضبط المسار والتهدئة وعدم التعسف في استخدام الأدوات الدستورية ومراعاة حساسية الظرف الاقليمي المضطرب المحيط بالكويت ، ومن المرجح أن يسفر هذا اللقاء عن استجابة النواب لتوجيهات أمير البلاد والعودة مجددا إلى مسار التوافق بين السلطتين مقابل الدفع بإقرار حزمة من القوانين العالقة التى قدمها النواب خلال الفصل التشريعي الحالي وهو ما صرح به بعض النواب من أن شهر مارس سيكون شهر انجاز العديد من التشريعات .

آفاق المستقبل و التوقعات :

- من المرجح العودة إلى مسار التهدئة بين السلطتين بعد سمو أمير البلاد مع النواب في ظل الاعلان عن أن تشهد قاعة عبد الله السالم خلال شهر مارس تحريك العديد من الملفات المتعلقة بإقرار العديد من القوانين المقدمة من النواب .
- يتوقع أن تلتزم المعارضة الحالية في المجلس بالتهدئة والتوافق مع الحكومة حول الملفات المختلف عليها إذا حدثت انفراجة في قضيتى العفو وسحب الجناسي .
- من المرجح أن يستمر النائب رياض العدسان في تحريك وإثار قضية الايداعات المليونية ومن المرجح أن تتوج بتقديم استجواب جديد لرئيس الوزراء بعد إعلان أكثر من نائب تأييدهم للعدساني فيما يتخذ من إجراءات ومنهم النائب أسامة الشاهين .
- يتوقع أن تسرع الحكومة في إحالة عدد من القياديين والمسؤولين والشركات للنيابة العامة على خلفية تداعيات أزمة الأمطار لاثبات حسنة النوايا وجديتها أما المجلس في محاربة الفساد .
- سيمارس النواب الضغط لعدم غلق القضية كما حدث في السابق ، إلا أنه لايمكن توقع سلوك الحكومة والنواب في التعامل مع القضية على غرار ما سبق الي احتمالات اللجوء

إلى حفظ القضية من قبل النيابة العام وربما يعقبه حل المجلس كما حدث في السابق ليعود المشهد إلي تحدي جديد وأزمة سياسية محتملة.

المصادر :

1- مجلس الأمة: غير دستوري.. استجواب المويزري لرئيس الوزراء ، جريدة الراي ، goo.gl/38NKph
2- جدل حول تنفيذ الحكم على الحربش والطبطبائي ، القبس ، goo.gl/uDqD1M
3- "الدستورية" تسقط عضوية الحربش والطبطبائي ، جريدة الأنباء ، goo.gl/22PT8e
4- ضجة في البرلمان الكويتي بعد إسقاط عضوية نائبين ، الخليج الجديد ، goo.gl/FkqaqW
5- هايف: الغانم وعدنا بحل قضيتي الجناسي والعفو ، جريدة الجريدة ، goo.gl/keeeyK
6- مارس... شهر التشريعات ، جريدة الراي ، goo.gl/1UqGFj
7- الأمير استقبل الغانم ومجاميع من أعضاء مجلس الأمة ، جريدة الجريدة ، goo.gl/Kg7Jrc